

لغة الحديث النبوي الشريف في ضوء تداولية النحو العربي الموطأ أنموذجاً

ملخص

تهتم لغة الحديث النبوي بتحقيق التّواصل اللغوي بين المتكلّم والمُخاطَب، والسّياق الذي يكتنف الموقف الكلامي؛ لأنها لغة تخاطب يوميّ، يشيع فيها الاختصار والحذف. من هنا، يقوم هذا البحث على دراسة الظواهر اللغوية في الحديث النبوي التي تميز اللغة المنطوقة، نحو المفاعيل التي يكثر معها حذف العامل، وأسماء الأفعال، والنصب على نزع الخافض، وهي تُثبت أهمية التّعيد التّحوي وفّق تلكم الظواهر القائمة على شيوع الاستعمال، لا على نصوص مصنوعة، أو أدبية رفيعة، تتجانف عن لغة الحوار اليومي. وقد قصد البحث إلى إبراز حقيقة مهمّة مؤداها أنّ التّحو العربي لم ينشأ بعيداً عن السّياق المحيط بعملية الفعل الكلامي، ولم يهمل جانب الدلالة وعناصر الخطاب، على اعتبار أنّ الكلام سلوك اجتماعي، وليس مجرد جُمَلٍ مبتورة. وتناول البحث، مستعيناً بالأمثلة، دور سيبويه الزّيادي في الاهتمام بنحو النص، إلى جانب نحو الجملة، من خلال إبراز أهمية المُخاطَب في تحليله النحوي، وتقدير ما حذف من النص، أي أنه لم يبين قواعده على نصوص متكلفة بعيدة عن الاستعمال اليومي. وهو ما يؤكّد العلاقة الوثيقة بين لغة الحديث النبوي، ونصوص التّحو العربي القائمة على اللغة المتداولة آنذاك.

د. ناصر الدين أبو خضير

كلية الآداب، دائرة اللغة العربية
جامعة بيرزيت، رام الله
فلسطين

Abstract

The language of prophet's tradition focuses on realizing or building verbal communication between the speaker and the addressee, and the context that encompasses the conversational situation since it is the language of daily use where abbreviation or ellipses is a common feature. Thus, this research aims to study the language features of the prophet's tradition case with reference to the verbal language, for example, the nouns in the objective case based on preposition deletion which emphasizes the importance of Grammatical rules in accordance with the features based on common usage rather than fabricated or refined literary texts that deviate from the language of daily use.

The research aims at pointing out that Arabic grammar is not established away from the context or the situation that engulfs the verbal discourse and it never neglects the aspect of the indicator, the elements of speech; seeing that speech is a social behaviour and is not merely fragmented sentences. Through using examples, the research showed the leading role of Sibawayhi that gives much importance to the text grammar, in addition to the grammar of the sentence through showing the importance of the addressee in grammatical or syntactical analysis and deciding the deleted

مقدمة

ترتبط

هذه الدراسة في منطلقها العام بفكرتين أساسيتين، هما (المدينة في الشعر) من جهة، و(الشعر النسوي) من جهة أخرى، وهما فكرتان مستحدثتان في الشعرية العربية، ونعقد أنهما من نتائج الاتصال بالحضارة الغربية. الفرضية الأساسية في هذه الدراسة مؤداها أنّ اللغة العربية المستعملة في الحديث

النبوي لغة سليقية طبيعية، وهي الفصحى التي كانت منطوقة متداولة بين العرب، وهي ليست لغة أدبية متكلفة مصنوعة، بل كانت لغة التخاطب الشفاهي، وأهم ما يميزها أنها مختصرة عفوية تلقائية، قليلة الكلفة؛ لأنّ الهدف الأسمى من ورائها أداء المعنى دون لبس، كي يصل إلى المخاطب السامع. وهو ما قد يختلف، عن جزء من قواعد النحو العربي الصارمة، التي حافظت على معايير الثبوت للغتنا على مرّ الزمن، ولكنها اعتمدت أحياناً على نصوص أدبية مكتوبة، لغتها عالية، منمّقة، أعلى من لغة التخاطب اليوميّ العفويّ، ولاسيما في عصور متأخرة عن سيبويه وأقرانه ممن اهتمّ بالسياق الاجتماعي للكلام.

وقد جاءت هذه الدراسة لتؤكّد هدفاً مهمّاً وهو صلاحية اللغة العربية؛ لتعود لغة منطوقة، سليقة، لا تكلف، وإنّ في مستويات متعدّدة، وفقاً للمقام والمخاطبين، ومنزلة المتكلم، وهو ما يجسر الهوة بين لغة الكتابة في عصرنا واللهجات الدارجة.

إضافةً إلى ما سبق، نتوه بأنّ الفصحى المنطوقة، كما ظهرت في "الموطأ"، إنّ في الأحاديث النبوية أو في أقوال الصحابة ومن بعدهم من رواة "الموطأ"، لم تكن بمعزل عن الحياة اليومية التي يعيشها المرء، فجاءت معبرة أصدق تعبير عما يعتلج في نفسه، وما يجد من أغراض، بعكس ما هو الوضع عليه الآن، باستثناء المناسبات الرسميّة، والمحاضرات، والخطب المنبرية وما شابه. إنّ انعزال الفصحى عن أغراض الناس اليومية خطير جداً، إذ يزيد من الهوة بين المنطوق والمكتوب، فنحن لا نستطيع مخاطبة الناس بلغة مصطنعة متكلفة.

اختلف النحاة قديماً وحديثاً في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إلى أن جاء ابن مالك وجماعة من النحاة شرقاً وغرباً، فأخذوا يُكثرون من الاستشهاد بالحديث في مسائل اللغة. وبما أنّ النبيّ، صلى الله عليه وسلم، أفصح العرب، وأفصح من نطق بالضاد؛ إذ إنه من قريش، تلك القبيلة التي تجانفت لهجتها عن اللهجات العربية غير

الشائعة؛ لذلك فإن لغة الحديث النبوي الشريف ينبغي أن تُوجَّه إليها العناية وتكون موضع بحثٍ ودرس لدى الباحثين، وهو ما دفعني إلى بحث هذه المسألة، التي أراها في غاية الأهميّة.

ويهدف البحث إلى النظر في التركيب اللغوي للحديث النبوي، الذي يمثل أهمّ المصادر لدراسة العربيّة الفصحى في زمن الفصاحة. كما أنه يهدف إلى الموازنة والمقابلة بين لغة الحديث النبوي، في واقع الاستعمال اللغوي الحقيقي والقوانين والأقيسة التي وضعها النحاة في كتبهم.

وقد تقوم في الذهن أسئلة كثيرة، لها علاقة بالموضوع؛ هل يمكن الموازنة بين النظريات النحوية العربيّة التي وضعها النحاة القدامى وواقع الاستعمال اللغوي؟ وما هي العلاقة بين النظرية والاستعمال اللغوي؟

وهل تعكس نظريّات النحاة العرب، الذين طوّروا تلكم النظريات، هل تعكس حقاً الاستعمال الحقيقيّ للغة من خلال المنظور الوصفيّ؟ وهل حاول النحاة العرب فرض "الاستعمال الصحيح" من طريق المنهج المعياريّ؟

وما الظواهر النحويّة، في النصوص القديمة، التي لم يذكرها ولم يعالجها النحاة العرب في نظريّاتهم النحويّة؟ من ناحية أخرى، ما الظواهر النحويّة التي وصفها النحاة العرب، أثناء تقعيدهم لقواعد اللغة العربيّة، التي لا دليل عليها في واقع الاستعمال اللغوي؟

والمهم أنّ هذا البحث سيحاول، إن شاء الله تعالى، الإجابة عن بعض التساؤلات أثناء البحث، نحو: هل احتكم النحاة في المقاييس والقواعد النحويّة التي وضعوها لوصف لغة العرب إلى المنهج المعياريّ القائم على التفكير المنطقيّ؟ أي أنّ النحاة كانوا يحتكمون إلى قوانين مسبقة في أذهانهم، يطبقونها على ما يجدونه من ظواهر لغويّة. وهل يختلف واقع الاستعمال كثيراً عن تلكم القواعد المعياريّة التي وضعها النحاة؟

ومن أهمّ الأبواب النحويّة التي سيتناولها البحث بالدراسة المنصوبات، إذ إنّها تحظى بمنزلة مرموقة في كتب النحاة، وهي من أوسع أبواب النحو في أمات المصادر النحويّة.

وقد اختير كتاب (الموطأ) للإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، لأنّه من كتب الحديث القديمة التي صُنِّفت في منتصف القرن الثاني الهجري، إذًا فهو كتاب قديم جداً، وصاحبه الإمام مالك بن أنس من الأئمّة الأربعة، رضي الله عنهم، وإمام دار الهجرة، على ساكنها أفضل الصلّاة وأتمّ التسليم. والإمام مالك بن أنس عربيّ أرومةً ومحدّثاً وِنجّاراً، فهو فصيح، حرّص كلّ الحرص في اختيار الأحاديث الشريفة التي شملها (الموطأ).

وما يتأكد لنا من خلال البحث أنّ طبيعة النصوص في كتاب "الموطأ" تؤكد أنها حقيقية، ليست مصطنعة، ناشئة أثناء عملية التواصل الكلامي؛ لذلك يغلب على تلكم اللغة حذف بعض الألفاظ من الجمل، لعلم المخاطب بما حذف. ومن هنا تتأكد الحاجة إلى ذكر التداولية ومفاهيمها الأساسية، نحو سياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة المخاطب، إذ هي أداة مهمة من أدوات تحليل الخطاب في "الموطأ" من جهة، ومن جهة أخرى، تُظهر لنا عبقرية النحاة العرب القدامى، وأصالة نحو النص في تراثنا النحوي والفكري، وعدم إهمالهم لشأن أحوال المخاطب، وسياق الحال، والفائدة، وقصد المتكلم الذي يكتنف النص. وهو ما سنعالجه لاحقاً تحت عنوان: سيبويه والتداولية.

ومن المهم قبلولوج إلى صلب البحث التنويه بعلم اللغة الاجتماعي، وبوظيفة اللغة بصورة عامة، وما يكتنفها من عناصر الموقف الكلامي الثلاثة: المتكلم والمخاطب (1) والخطاب، أو موضوع الكلام، وعلاقة تلك العناصر بما يسمّى "سياق الحال"، الذي يركز على تحليل اللغة في ضوء ما يحيط بها من مؤثرات خارجية. وتحظى شخصية المتكلم، والظواهر الاجتماعية التي تكتنف اللغة، وأثر النص في نفوس أطراف الفعل الكلامي، بأهمية كبرى في علم اللغة الوظيفي (2). ومن الجلي أنّ تحليل النص أصبح مترابطاً بين التحليل النحوي والدلالي والتداولي الذي يهتم بأفعال الكلام؛ لذلك لا يكفي دراسة العناصر اللغوية فقط، بمعزل عن العناصر غير اللغوية، فمن الواجب أخذها بالحسبان عند تحليل النص (3). وليس الهدف مما سبق الغرض من قيمة نحو الجملة، أو ما يسمى بالنحو التقليدي، لأنه، أي نحو الجملة، هو الأساس الذي نبدأ عنده في التحليل النحوي، ثم ننتقل إلى الوحدة الأكثر اتساعاً، ألا وهي النص (4).

وما سنعرضه من نصوص "الموطأ" يثبت أنّ النظام النحوي العربي مبني على مبدأ "التخفيف والفرق" وهو ما يعرف بالاقتصاد في اللغة، فههدف المتكلم من وراء حديثه أن يوصل المعنى إلى المخاطب في أخصر نص، وبأدنى جهد، ولكن دون لبس، يجعل النصّ مراوفاً يحول دون فهمه على وجه الدقة (5).

1- الحال التي تسدّ مسدّ الخبر بعد إذا الفجائية:

ورد في "الموطأ" قول منسوب إلى أحد الصحابة يقول فيه: "فمكثت ما شاء الله، ثم إذا أنا بالناس مُنْقَصِفِينَ على رَجُلٍ" (6)، فجاء خبر إذا الفجائية "منقصفين" منصوباً، وهو ما يرمي بطرف خفي إلى ما يُعرف في تاريخ النحو العربي بالمسألة الرُّنْبُورِيَّة. فقد أجاز نحاة الكوفة النَّصْب في جملة: خَرَجْتُ فَإِذَا رَيْدٌ جَالِسًا، قياساً على الجملة المشهورة: كُنْتُ أَظُنُّ الْعَقْرَبَ أَشَدَّ أَسْعَةً مِنَ الرُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا، وهو ما لم يكن

يجيزه نُحاة البصرة، فيقولون: فإذا هو هي، إذ يُعربون "إذا" الفجائية حرّفاً لا محلّ له من الإعراب، وما بعدها جملة اسمية من المبتدأ والخبر. (7)

وفي المقابل يرى الكوفيون أنه يجوز "فإذا هو إياها"، على اعتبار أنّ "إذا" ظرف زمان خبر مقدّم، والضمير المنفصل "هو" مبتدأ مؤخر، و"إياها" حال، أو على اعتبار أنّ "إذا" خبر مقدم، و"هو" مبتدأ مؤخر، وضمير النصب "إياها" مفعول به منصوب؛ لأنّ "إذا" الفجائية تأتي عند الكوفيين بمعنى "وجدت"، فيصبح تقدير الجملة: فوجدت هو إياها. (8)

وقد يكون مجيء "مُنْقَصِفِينَ" منصوبةً بعد "إذا" الفجائية، لهجةً شائعة بين العرب، كانت مُستعملة وقتئذٍ، الأمر الذي يؤكد أنّ رأي الكوفيين في المسألة الرُّبُورِيَّة له أصول في لهجات العرب الفصيحة. وربما وجدنا ما يعضد هذه اللهجة في مسألة الحال التي تسدّ مسدّ الخبر، فثمة قولٌ لبعض الصحابة يشي بالعلاقة بين القضيبين، يقول الصحابي الجليل: "كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ عَاقِدِي أُرْرَهُمْ"، فجاءت الحال "عاقدي" بديلاً من خبر "هم"، وكذلك القراءة القرآنية الشاذة: "وَنَحْنُ عُصْبَةٌ (يوسف: 8، 14)، فُفِّرْتُمْ "عصبة" بالنصب في تلكم القراءة على الحال، فسدت مسدّ خبر المبتدأ "نحن". (9)

2- خبر "كاد" الناقصة:

في "الموطأ" أربعة نصوص، تأتي فيها "كاد" مرة واحدة فقط دون أن يقترن خبرها بـ "أن"، نحو: "ثُمَّ أَمَّهَلَهَا، حَتَّى إِذَا كَادَتْ تَجَلُّ رَاحِعَهَا" (10)، بينما يقترن خبرها في سائر النصوص بـ "أن"، نحو: "وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَقْرَأَ نَبِيهَا. فَكَدَّتْ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ" (11) و: "فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ ثِيَابَهُ" (12)، و: "فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ". (13)

وقد وقف ابن مالك عند هذه المسألة، وأجاز أن يقترن خبر "كاد" بـ "أن" في النثر، إضافةً إلى الشعر، ولكنّ الأشهر ألا يقترن خبرها بـ "أن"، وما يعضد ذلك مجيء خبر "كاد" في القرآن الكريم خلوًا من "أن"، ولا يؤدي ذلك إلى منع القياس على غير ما في القرآن الكريم، ففي رأي ابن مالك أنّ اقتران "كاد" بـ "أن" يؤكّد معناها، فكلاهما يدلّ على الاستقبال. (14)

أمّا سيبويه فإنه يجوز اقتران "كاد" ضرورةً في الشعر فقط، لا في النثر، أي أنه لا يقيس على الشواهد التي تأتي فيها "كاد" مقترنة بـ "أن"؛ لأنه استعمال غير شائع في كلام العرب المنثور، وهو ما نستخلصه من نصّ سيبويه: "وَأَمَّا كَادَ فَإِنَّهُمْ لَا يَدْكُرُونَ فِيهِ أَنْ... وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ: كَادَ أَنْ يَفْعَلَ، شَبَّهُوهُ بِعَسَى" (15)، أي أنّ المُسَوِّغَ لوجود

أَنَّ مع كاد هو تشبيهها بعسى، والعكس صحيح، فإذا جاءت "عسى" في جملة دون "أَنَّ"؛ فلأننا نشبهها بكاد. كما أَنَّ قول سيبويه "وقَدْ جاءَ في الشِّعْر" يدلُّ على أَنه ضرورة من ضرائر الشِّعْر، وهو ما يجوز في الكلام المعتاد، وبدل، من جهة أخرى، على أَنَّ ورود "أَنَّ" مع خبر "كاد" ليس لهجةً من لهجات القبائل العربية المستشهد بها، وهو أيضا ما قرره أبو حيان استنادا إلى نُحاة البصرة الأوائل. (16)

واللافت في كلام سيبويه، أنفا، أَنه، في أقيسته النحوية، يبنى قواعده على لغة القرآن الكريم، ولغة الشعر، وما شاع في كلام العرب، ضِمْنَ معايير مُحدَّدة، وهو ما يخالف الاستعمال الشائع في كلام العرب في عصر النبوة حتى نهاية القرن الثاني الهجري. فالصحابا والتابعون، وهم فُصحاء، أكثروا من استعمال "كاد" مع "أَنَّ"، بما يقارب الشيوع والكثرة المفضية إلى جواز القياس وتقعيد ذلك الاستعمال (17). وهو ما يفضي في النهاية إلى التناقض بين واقع الاستعمال اللغوي (كما هو في الحديث النبوي) والتقعيد النحوي المستند إلى القياس.

3 - الحال تأتي مصدرًا منصوبًا:

قد تأتي الحال مصدرا نكرة منصوبة، نحو: طَلَعَ زَيْدٌ بَعْنَةً، و: كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، ولَقَيْتُهُ عِيَانًا، فقد قال ابن مالك في ألفيته:

ومصدرٌ منكَرٌ حالا يقع بكثرة كبعنئة زيد طلع (18)

ولكنَّ النُّحاة أجازوا ذلك بشرط أن تُقدر مكان كلِّ مصدر من المصادر المنصوبة وصفاً مُشْتَقًّا (اسم فاعل، اسم مفعول...) (19)، فالتقدير حينئذ: طَلَعَ زَيْدٌ مُبَاغَةً، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، ولَقَيْتُهُ مُعَايِنًا؛ لأنهم يَرَوْنَ أَنَّ المصدر المنصوب في قولنا: طَلَعَ زَيْدٌ بَعْنَةً، لا يدلُّ على صاحب الحال (زيد)، فمن شروط الحال عند النحاة أن تكونَ نَفْسَ صاحبِها (20)، أما: جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا، فلو حذفنا الفعل "جاء" لأصبحت الجملة: زيدٌ مُسْرِعٌ، فالحال "مُسْرِعًا" في الأصل وصف لزيد: جاءَ زَيْدٌ المُسْرِعُ، ففي عُرْفِ النُّحاة لا يُخْبِرُ عن أسماء الجُنث مثل "زيد" بالمصادر ولا يُنعت بها: فلا نقول: زَيْدٌ السَّفَرُ، ولا نقول: جاءَ رَجُلٌ سَفَرٌ. وما ورد عن العرب من مجيء المصادر نُعوتًا، نحو: هذا رَجُلٌ عَدْلٌ أو رَضًا، أو أخبارًا، نحو: زَيْدٌ عَدْلٌ، فهو من السَّماع الذي لا يُقاس عليه، وهو الأصل في قياس النُّحاة في مسألة مجيء الحال مصدرا، فقد أجمع النُّحاة العرب، بصريين وكوفيين على منع القياس على هذه المسألة (21)، مهما كثر السَّماع والنقل، متجاهلين كثرة الأمثلة من القرآن والشعر والحديث، ولاسيما في القرآن الكريم، نحو: "ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا" (البقرة: 260)، و: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً" (البقرة: 274)، و: "ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً" (الأعراف: 55)، و: "وادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا"

(الأعراف: 56)، و: "ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا" (نوح: 8). والحق أنّ القياس النحوي لا يراعي في هذه المسألة القيمة البلاغية للوصف بالمصدر، فقولنا: رَجُلٌ عَدْلٌ أو رَضًا، يدل على كمال الوصف وشموله، وفي ذلك مبالغة في وصف العدل أو الرضا لا تتأتى من خلال: رجل عادل، أو: رجل راضٍ. (22)

كما أنّ النحاة العرب اختلفوا في إعراب المصدر المنسوب في قولنا: أَتَيْتُهُ رَكُضًا، فَأَكْثَرُهُمْ يُعْرِبُهُ حالًا، وبعضهم يُعْرِبُهُ مفعولًا مُطلقًا. والرّاجح أنّ ما قرّره مجمع اللغة العربية في القاهرة في هذه المسألة هو الصّواب، فقد أجاز القياس على ما سُمع من المصادر المنكورة أحوالًا، بشرط أن يكون المصدر من نوع فِعْلِهِ، فنقول: جَاءَ رَيْدٌ رَكُضًا، ولا يجوز أن نقول: جَاءَ رَيْدٌ ضَجْجًا؛ لأنّ الفعل "جاء" لا يدل على الضحك. (23)

إنّ من ينعم النّظر في "الموطأ" يقع على مجموعة من الأمثلة على ورود المصادر أحوالًا، وهو ما يربح القياس على ذلك في اللغة، إذ إنّ مسألة كثرة الاستعمال، وشيوع الظاهرة دليل على صحّة القياس. ومن الأمثلة على تلك الظاهرة في "الموطأ"، "فلا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ جِزَافًا" (24)، و: "الأمرُ عِنْدَنَا فِي بَيْعِ الدَّهَبِ بِالذَّهَبِ مُرَاطَلَةٌ" (25)، و: "فَسَأَلَهُ أَنْ يُورَهُ عِنْدَهُ قِرَاضًا" (26)، و: "ولكن إذا عملوا المُنْكَرَ جِهَارًا" (27)، و: "مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ أَوْ عِدْلَةٌ فَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ الْإِحْقَاقَ" (حديث نبوي) (28)، و: "ولا يَزُونَ بِصِيَامِهِ تَطَوُّعًا بِأَسَا"، (29) و: "سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِذُورٍ مُسَمَّاةٍ مَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنْ لَا يُكَلِّمَ أَخَاهُ". (30)

4 - اتّصال الضمائر وانفصالها:

تنسم لغة الحديث بأنها لغة تخاطب يوميّ حقيقيّ، تستعمل كلّ وقت، ليلا ونهارا؛ لذلك يكثر فيه الاختزال، والإدغام في الأفعال والأسماء والأدوات النحوية، ولا غرابة في ذلك، إذ هي لغة مرتجلة، تعبر عن حاجات الناس العفوية، المتجددة في كل حين، بعكس لغة الكتابة المتأنقة في زماننا هذا. (31)

وخيرُ مثالٍ يُظهر التلقائية والعفوية والارتجال في لغة الحديث هو اتّصال الضمائر، بوصفه أسلوبًا من أساليب الاختزال، وفي الوقت ذاته، يجوز في تلك الكلمات انفصال الضمائر، نحو: أُعْطِيكَهُ؛ أَقْضِيكَهُ؛ فَاسْأَلْكُمْ؛ أَكْسَوْتُنِيهَا؛ لِمَأْكَسْكُهَا؛ يُفَوِّتُنَاهُ؛ لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا؛ أَقْرَأْنِيهَا؛ أَقْرَأْتُنِيهَا؛ أَعَارُوكِيهِ؛ أَعْطَاكَهُ؛ أَطْعَمُكُمْوَهَا؛ فَأَعْطَانِيهِ؛ رَوَّجْنِيهَا؛ أَنْكَحْتُكَهَا (32). وما نستخلصه ممّا سلف يدلّ على عفوية لغة الحديث، إذ يجوز أن نقول في الأمثلة أنفا: أُعْطِيكَ إِيَّاهُ، فَاسْأَلْكُمْ إِيَّاهُ، أَكْسَوْتُنِي إِيَّاهُ ... وهكذا دَوَالِيكَ، ولكنّ لغة الحديث عدلت إلى الأَفْصَحِ والأسهل في لغة التّخاطب، وهو ما لا نجده في لغتنا المعاصرة المكتوبة.

وما قرّره النّحاة في مسألة اتّصال الضّمائر وانفصالها يلخّصه ابن مالك بقوله:
 أوَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ "سَلْنِيهِ" وما أَشْبَهَهُ فِي "كُنْتُهُ" الخُلْفُ انْتَمَى
 كَـذَلِكَ "خَلَّتْ نِيهِ" واتّصّالاً اختارَ وغيري اختارَ
 الانفصالاً (33)

ففي قولنا: "سَلْنِيهِ" الرّاجح هو اتّصال الضّمائر، ويجوز الانفصال: سَلْنِي إِيَّاهُ،
 وقد رَجَحَ النّحاة الاتّصال؛ استنادًا إلى ترتيب الضّمائر من حيث القُربُ والبُعدُ، فالبدءُ
 بضمير المتكلم فالمُخاطَبُ ويليه الغائب. والعكس من هذه القاعدة يُختار إذا كان الفعل
 ناقصًا، أو من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: كُنْتُ
 إِيَّاهُ، فَهُوَ الرّاجحُ، وَيَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: كُنْتُهُ. ولكن ابن مالك اختار الأقل قياسًا؛ لأنَّ
 السّماع يعضد اختزال الضّمير في لغة الحديث النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، نحو: "إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا
 يَا حُمَيْرَاءُ"، و: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ"، و: "كُنْ أبا حَيْثِمَةَ فَكَانَهُ" (34). ونقع على
 أمثلة في لغة القرآن الكريم من هذا الضّرْبِ، أي وردت على لغة الوصل، مع جواز
 الفصل، نحو: "فَسَيَكْفِيكُمْ اللهُ" (البقرة: 137)، و: "أَنْزَلْنَاهُمْ مَاءً" (هود: 28)، و: "إِنْ
 يَسْأَلُكُمْوهَا" (محمد: 37)، و: "إِذْ يُرِيكُهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا"
 (الأنفال: 43). (35)

5 - إضمار الفعل (العامل) مع المفعول به:

ظاهرة حذف الفعل من المفعول تُعدّ من الظواهر الدالة بوضوح على أنّ لغة
 الحديث أقرب ما تكون إلى اللغة المنطوقة، البعيدة عن التكلّف، والقائمة على
 الاختصار؛ لتأدية الرسالة إلى المُخاطَبِ بصورة مُختصرة دقيقة لا لئس فيها، نحو:
 "وإِلَّا فَسَأْتَكِ بِهَا" (حديث نبوي)، و: "فَقَالَ عَمْرٌ: وَالْوُضوءَ أَيضًا"، و: "يقول لهم:
 الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ"، و: "فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ سَأَلْتُكُمْ بِهَذَا الحِمَارِ"، و: "الرَّوَّاحُ إِنْ كُنْتَ
 تُرِيدُ السُّنَّةَ" و: "فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟" (36). وما يدعو إلى حذف الفعل هو أنّ
 الحوار في الكلام العادي بين النَّاسِ، بين المُخاطَبِ والمُخاطَبِ، يستوجب منع التّكرار،
 وعدم إضاعة الوقت، إذ أصبحت التفاصيل معروفة واضحة لدى المُتخاطِبِينَ.

وتعليلًا على حديث مشابه، جاء المفعول به منصوبًا دون ذكر فعله، وهو قول النَّبِيِّ،
 عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، في معرض الاستفهام الاستنكاري: "أَلَصَّبِحَ أَرَبَعًا" (37)، وقولنا
 لمن يقرأ القرآن ويضحك: "الْقُرْآنَ ضاحِكًا"، يقول ابن مالك: "وإِضْمَارُ الفِعْلِ فِي مِثْلِ
 هَذَا مُطَرِّدٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُشَاهِدٌ، فَأَعْنَتُ مُشَاهِدَةٌ مَعْنَاهُ عَنْ لَفْظِهِ" (38). وما يقصده ابن
 مالك هو أنّ السّيّاق المحيط بمشهد الخطاب يؤدي إلى إضمار الفعل، اختصارًا،
 فالحذف مُسوِّغٌ، لوجود الدليل المُستخلص من قرائن عدّة.

والملاحظ أنّ إضمار الفعل مع المفعول به يكثر في أبواب النَّصْب على الاشتغال، والنَّصْب على الإغراء والنَّحْدِير، والنَّصْب على الاختصاص، والنَّصْب على التعظيم والمدح والسُّنْم، ويأتي أحيانا في سياق الأمر والنهي والاستفهام، وهو ما يلحظه المرء في (الكتاب) لسبويه (39)، ويغلب على تلك الأبواب النَّحْوِيَّة توجيه الكلام للمُخاطَب، فيُطلَب منه الانتباه، أو الحَذْر، أو الكفّ عن الفعل، أو القيام بالفعل، ولاسيما أثناء شروع المُخاطَب بالعمل. كلّ ما ذكر آنفا يأتي مصداقا لما نقول بأنّ الحاجة ماسّة، في مثل تلك المواقف المُرتجلة اليوميّة، إلى الاختزال والاختصار، لذا نقدر في هذه الأسماء المنصوبة أفعالا مُضمرة، ويربط سبويه بين كل حالة من حالات حذف الفعل بملايسات خارجية، لها علاقة بالسياق؛ مما يؤدي إلى تعويض الجزء المحذوف من الكلام من طريق الموقف الاجتماعي (40). ويشتترط سبويه لحذف الفعل شرطين:

الأول: كثرة الاستعمال في الكلام التي تؤدي إلى الاختصار والاختزال؛ من أجل التّخفيف.

الثاني: علم المُخاطَب بما يجري أثناء شروعه في العمل، أو الإخبار عن الحدث.

يقول سبويه: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المُستعمل إظهاره، إذ علمت أنّ الرجل مُستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً... وذلك أنّك رأيت رجلاً يضرب... فأكفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيد... أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت: حديثك... استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مُستخبر" (41)، والمهم في هذا الاقتباس تنويه سبويه بوجود علم المُخاطَب بالسياق، وأنّ يُحذف الفعل أثناء شروع المُخاطَب بالعمل، لذا يقول سبويه في موضع آخر من (كتابه)، "وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت تُخاطب؛ لأنّ المُخاطَب المُخبر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المُخبر عنه" (42)، ويقصد سبويه أنّ المُخاطَب يعلم علم اليقين أنّك عندما تقول: زيداً، تقصد: اضرب زيداً، فهو على علم بما يضمرك المتكلم، فلا يدخل اللبس في هذا الموقف الخطابي، وهو ما يحرص عليه سبويه كثيراً. مصداقاً لذلك، يؤكد المرّة تلو الأخرى في مثل هذه المواقف الخطابية على الشروع بالعمل أثناء إضمار الفعل، والدليل على ذلك قوله: "أو رأيت رجلاً يسدّد سهمًا قبل القرطاس، فقلت: القرطاس والله"، وقوله: "ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبّروا لقلت: الهلال ورب الكعبة"، وهو ما يسميه عبد القاهر الجرجاني "دليل الحال"، "فتترك ذكره [أي الفعل] لدليل الحال عليه". (43)

وفيما سلف دليل واضح على إلمام سبويه بنظرية سياق الحال في تحليله النحوي، وقد طبّقها عملياً في كتابه دون التصريح بذكرها، لذلك يأتي حذف الفعل قبل كلمة "الهلال"، فالمُخاطَب ملّم بملايسات السياق أثناء التخاطب، أي أنّ الظروف الخارجية التي تكتنف الموقف الخطابي لها دور أساسي في تحديد العناصر المحذوفة من النص.

(44)

ومبعث اهتمام سيبويه بتقدير الفعل المحذوف في التراكيب المذكورة أعلاه أنه، أي الفعل، ركن أساسي "عمدة" في بناء الجملة، وهو العامل في تلكم الأسماء المنصوبة، فلا بدّ من تأويله، ومكونات السياق، من متكلم، ومخاطب، ودلالة الحال أغنت عن ذكر الفعل، وسوّغت حذفه، فجاز عندئذٍ النطق بكلمة واحدة، أو اثنتين. وبذلك تتجلى الوظيفة الاجتماعية للغة. (45)

ومما يدلّ على اهتمامه الشّدِيد بعلم المخاطب أثناء الحديث بما يحذف من الأفعال قوله بأنّه لا يجوز أن نقول لشخص: زَيْدًا، ونحن نريد: اضْرِبْ زَيْدًا، دون أن يُلَمَّ بتفاصيل الموقف الخطابِي، لذا يقول سيبويه: "فَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَحْسُنُ إِضْمَارُ هُفَاتِهِ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرٍ زَيْدٍ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ، فَتَقُولُ: زَيْدًا" (46)، فالمُخاطَب في هذا الموقف يلتبس عليه الأمر، فهل يضرب زَيْدًا أو يكرمه... الخ. وقد علّق أبو سعيد السّيرافي على كلام سيبويه شارحًا: "فَأَمَّا مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِضْمَارُ لِعَامِلٍ فَأَنْ تَقُولَ مُبْتَدَأً: زَيْدًا، مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ نَحْوِيٍّ، وَلَا حَالٍ حَاضِرَةٍ دَالَّةٍ عَلَى مَعْنَى" (47)، وهو تفسيرٌ حرفيٌّ لكلام سيبويه "اسْتَعْتَبْتُ عَنِ الْفِعْلِ بِعِلْمِهِ [أَيِ الْمَخاطَبِ] أَنَّهُ مُسْتَحْبَرٌ". (48)

ويجدر التنويه بأن أسلوب إضمار الفعل يكثر في الأمثال الشعبيّة، إذ هي مَظَنَّةٌ للاختصار والتّخفيف، كما أنّها خيرُ مثال على السّليقة والارتجال وعدم التّكلف في العربيّة الفصحى المنطوقة قديمًا، وهو ما صرّح به سيبويه مُعْتَوِّلاً به أحد الأبواب بقوله: " هذا بابٌ يُحذفُ مِنْهُ الْفِعْلُ؛ لِكثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ" (49)، ويضرب سيبويه أمثالا شعبية كثيرة من الفصحى توضح ذلك، منها: أمرٌ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمْرٌ مُضْحِكَاتِكَ؛ اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذَيْبًا؛ هذا وَلَا زَعَمَاتِكَ؛ كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا، كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةٌ حَرٌّ؛ أَمْرًا وَنَفْسُهُ؛ الْكِلَابُ عَلَى الْبَقْرِ؛ أَحْسَفًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ. (50)

6- سيبويه والتداولية:

من أهم ما يميز "الكتاب" اهتمام مؤلفه بالعمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم، وإعادة بناء ما يجوس في التفكير الداخلي للمتكلم فيما يعبر عنه من كلام يوضح مقصده؛ من أجل إيصال المعنى من الكلام للمخاطب، الذي من المُتَوَقَّع منه أن يحلّل الخطاب كما ينبغي، لنجاح التواصل الكلامي، وينضوي تحت تلكم العمليات الذهنية كالعمل والتقدير والتمثيل والقياس والإلغاء وغيرها من المصطلحات المستعملة في "الكتاب" (51). وهو يختلف فيه النحاة المتأخرين عن سيبويه، إذ يفقدون أصالة سيبويه، واهتمامه باللغة باعتبارها سلوكا اجتماعيا.

عناصر التخاطب في الكلام ثلاثة: المخاطب، والمخاطب، واللغة أو الوسيلة، ومن المهم في تحليل الخطاب الانتباه إلى المعنى الذي يقصد المتكلم التعبير عنه من خلال اللفظ، وبما أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتجلى هنا مسألة حذف بعض عناصر الكلام في لغة الحديث والمشافهة، وهو ما يقوم به المتكلم، فقد يُحذف من النص جزء أو أجزاء؛ لأن المعنى يصل إلى السامع، وقد يعتمد المتكلم في اختزال النص على الموقف أو السياق، أو على العناصر الصوتية كالتنغيم، والنبر، وطريقة الأداء. (52)

إنّ المنحى التداولي في التحليل النحوي لسببويه جزء أساسي من فكره النحوي الأصلي، قبل أن تترجم أعمال الغربيين في التداولية والأفعال الكلامية. ومن ينظر في "الكتاب" لسببويه يجد أنه بنى أغلب قواعده على الاستعمال اللغوي الحقيقي، وليس على المفردة والجملة وحرف الإعراب وما يتعاوره من حركات، فهو ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي (53). كما أنّ السياق المحيط بالنص يحظى بأهمية بالغة لديه، فبالإضافة إلى تحليله للظواهر اللغوية وفقاً لنظرية العامل، نجده يهتم بعناصر الخطاب التداولي، وهو ما يقرر حقيقة مهمة، وهي أنّ نحو النصّ أصيل عند النحاة العرب، وعلى رأسهم سببويه. (54)

وننبه إلى حقيقة مهمة وهي أنّه لم يتعامل مع النحو العربي على أنه مجموعة من القواعد المجرد، بل انصب اهتمامه على أحوال المخاطب، وسيقاق الحال المُلايس للموقف الكلامي، وأغراض الخطاب، بما يضمن نجاح عملية التواصل الكلامي وتلافيها اللبس. ولا يمكننا فهم نصوص اللغة، وتحليل الجمل، وفقاً لسببويه، بمعزل عن أهمية بلوغ الفائدة للمُخاطب، والعلاقة بينه وبين المتكلم؛ لأن الإعراب الصحيح للنص يقوم، أساساً، على فهم السياق اللفظي والاجتماعي المحيط بالنص، الأمر الذي يُلح إلى تقدير العناصر المحذوفة من الحديث المنطوق. (55)

لقد فطن سببويه إلى أنّ اللغة أداة تواصل اجتماعي، قبل أن تكون نظاماً نحويًا، لذلك حاول جاهداً في تحليله تصور النص المنطوق، ووجود أطراف الخطاب، من متكلم و سامع، واكتشاف قصد المتكلم، وفهم المخاطب. وهو ما يفسر براعته في تفسير الظواهر النحوية في اللغة. (56)

من أهم مبادئ التداولية التي راعاها سببويه اهتمامه بعناصر الخطاب أثناء التواصل الكلامي، وهي "قصد المتكلم"، وهو "الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب" (57). والمبدأ الثاني "حال السامع أو المخاطب"، ويشمل "الإفادة"، أي الفائدة التي تتحصل لدى المخاطب من الخطاب. إضافة إلى "السياق" الذي أحاط بموقف الخطاب أثناء التواصل اللغوي بين قطبي الخطاب الأساسيين "المخاطب والمخاطب"؛ الأمر الذي يؤدي إلى وصول الرسالة جلية، وحصول الفائدة المرجوة في الموقف

الكلامي (58)، وهو ما يؤكد اعتماد سيبويه في جمع المواد النحوية في "الكتاب" على المنطوق من أفواه العرب الموثوق بلغتهم.

وقد تنبه سيبويه في وقت مبكر من تاريخ النحو العربي إلى أهمية السياق، والظروف المحيطة به، وما يعتلج في نفس المتكلم من أفكار وهواجس، والدليل على ذلك التفاته إلى الحالة النفسية للمتكلم، وما يعتريه من شك أو يقين. والمثال الموضح لما سلف قول سيبويه، معلقاً على قولنا: هذا عبد الله مُنْطَلَقًا، "والمعنى أنك تُريدُ أن تُنْبِئَهُ له مُنْطَلَقًا، لا تُريدُ أن تُعرِّفَهُ عبدَ الله؛ لأنَّكَ ظنَّنتَ أنَّه يجهله، فكأنَّكَ قلتَ: انظُرْ إليه مُنْطَلَقًا" (59). وللسياق، عند سيبويه، دور مهم وأساسي في الحكم على الكلام، فهو مستقيم أم محال، فإن قلت لشخص لا تعرفه: أنا عبد الله، ففيه فائدة للسامع، ولكنك إذا قلته لشخص يعرفك فإنه يصبح مُحالاً، إلا إذا جاء في سياق الفخر، أو التهديد، أو تصغير النفس، فأنت حينئذ تفيد السامع الذي يعرفك بخبر يجهله (60). ونبه إلى أن مجالات سياق الحال عند سيبويه متعددة، منه الذكر والحذف، وظاهرة التقديم والتأخير، والتعريف والتكثير وما يلابسهما من مسألة الأصل والفرع في النحو العربي، ودلالة أوجه الإعراب ومعانيه، إن نصباً وإن رفعاً، وإن جراً وإن جزماً. (61)

ويشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة تحقُّق الفائدة لدى المخاطب، وإن لم تتحقق فإنه يُسقط التركيب من ضروب الفصاحة، كما في تحليله للجملته: ما كانَ أحدُ مثلكَ، و: ما كانَ أحدُ خَيْرًا منكُ، و: ما كانَ أحدُ مُجْتَرئاً عَلَيْكَ، ففي الجمل الثلاث ابتدأنا بالنكرة؛ لأنَّ الفائدة قد تحققت لدى المخاطب، من طريق أسلوب النَّفي الذي يفيد العموم والشيوخ، وهو سرُّ الإفادة في تلكم الجمل، وفي المقابل، يرفض سيبويه بعض التراكيب التي تنتفي عنها الفائدة لدى المخاطب، نحو قولنا: كانَ رَجُلٌ ذاهبًا، و: كانَ رَجُلٌ في قَوْمٍ عاقلاً، فيقول معلقاً على تلكم الجملتين: "فلَيْسَ في هذا شيءٌ تُعلمُهُ كانَ جهله... لأنَّه لا يُسْتَنَكِرُ أن يكونَ في الدُّنيا عاقلاً، وأن يكونَ من قَوْمٍ فعلى هذا النحو يحسنُ ويُفبحُ" (62). إذا فمعيار الحُسن والفُبح في حصول الإفادة في الجملة هو أن يفهم المخاطب معنى الرِّسالة التي أرسلها المتكلم دون لُبس أو مراوغة، بوضوح تام، وهو ما اشترطه النُّحاة العرب في مواصفات الجملة المفيدة. وقد ترسخ عند النُّحاة المتأخرين ما قاله سيبويه في كتابه، ومن ثمَّ قرَّر ابن مالك في أَلْفَيْتِهِ مُسَوِّغَ الابتداء بالنكرة: ولا يَجورُ الابتداء بالنكرة ما لم تُؤدِّك: عِنْدَ رَيْدِ نَمْرَةٍ (63)

فالإفادة المتحققة دون لُبس هي مناط عملية التَّواصل الكلامي، ومهما تعددت مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة، التي قد تصل إلى العشرات، فإنها ترجع إلى أمرين لا ثالث لهما: التَّخصيص والتَّعميم (64)، ولكن قبل ذلك من المهم أن تتحقق الفائدة من وراء الابتداء بها، وإلا تشوشت الرسالة المرجوة من التَّخاطب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إصرار سيبويه على أن الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً معرفة لهو دليل واضح على اهتمامه بتحصيل الفائدة لدى المخاطب، وهو ما يسمّى "قاعدة أمن اللبس" أو "حصول الفائدة التواصلية لدى المخاطب". (65)

إذاً تحليل سيبويه للغة يعتمد على كونها سلوكاً اجتماعياً، يقع في سياقات مُحدّدة، فيحاول في كتابه "إعادة بناء التفكير الداخلي للمتكلّم" (66)، ومعرفة مقاصده؛ لذلك فإننا نجد للمتكلّم دوراً في غاية الأهمية في "الكتاب"، فهو "منتج النص"، وهو ما يبرر اهتمامه بالكشف عن نوايا المتكلّم ومقاصده أثناء الاتصال اللغوي (67). ويأتي هذا من اهتمام سيبويه بالكلام المنطوق على ألسنة العرب أكثر من اهتمامه بالمكتوب، الموسوم بالتأتق والتؤدة، وأوضح مثال على ذلك تحليله لقول العرب: مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جِمَارٍ، فيقول سيبويه: "فإنما انتصب هذا؛ لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الأخر صفة للأول، ولا بدلاً منه... فكأنه قال: فإذا هو يصوت فحمل على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله: له صوت: يصوت صوت الجمار"، وفي تحليله آنفاً، يثبت سيبويه، المرة تلو الأخرى، في كتابه حرصه على رصد العمليات العقلية التي تدور في عقل المتكلّم، وتحليلها، وتقديرها، محاولاً إظهار تلك العمليات؛ لكي يثبت الأثر الكبير لوعي المتكلّم والسامع بأحوال السياق، الذي يكتنف الكلام، فيسهّم في إنجاح التواصل الفعال، دون لبس.

وبسبب إحاطة المتكلّم بحديثيات الخطاب، وإلمامه من طريق الحواس بما يجري في الموقف الكلامي، لا يحتاج إلى تقدير المحذوف، وهم ما مبدأ الاقتصاد في اللغة، وفي "الكتاب" أمثلة كثيرة على ذلك، منها قوله: "وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربّي. أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد، أو المسك. أو دقت طعاماً، فقلت: العسل". (68)

إضافة إلى ما سلف، يلقي السياق، أو الموقف اهتمام ملحوظاً عند سيبويه، وهو ما يظهر جلياً في تحليله لقول العرب: أقانماً وقد فعد الناس، يقول سيبويه: "وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام، أو حال قعود، فأراد أن يبيّنه، فكأنه لفظ بقوله: أنقوم قائماً، وأنقعد قاعداً، ولكنّه حذف استعناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل". (69)

كما أن سيبويه يولي أهمية كبرى في تحليله لقصد المتكلّم في ثني حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل، في قولنا: ضرب زيداً عبد الله، فيبين أنه لا يكون عبثاً، لا طائل من ورائه، بل هو المتكلّم الذي أراد أن يقدم المهم، "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمنهم ويغنيانهم". (70)

7- أسماء الأفعال:

من الأبواب النحوية التي يُضمَر فيها الفعل، تخفيفاً واختصاراً (71)، أسماء الأفعال، وذلك لأننا نضمَر فيها أفعالاً، في الغالب أفعال الأمر، فبدلاً من "اسكُتْ" نقول: صَته، وبدلاً من "اكفُفْ" نقول: مَهْ وهلمَّ جَزْراً. (72)

والملاحظ أنَّ أسماء فعل الأمر شائعة شيوعا يفوق غيرها في الاستعمال، نحو: هلمَّ، وهاء. ولكن ما يلفت الانتباه أنَّ اسم فعل الأمر "هلمَّ" بمعنى: هات، ورد في "الموطأ" بعكس ما قرره السيرافي من أنَّ "هلمَّ" لا يتصل بالضمائر، كألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، أتباعاً للغة الحجاز (73). وفيما يتعلَّق بأقسام اسم الفعل في "الموطأ"، فالمستعمل منها قسمان: اسم الفعل المضارع، نحو: يخ، و: أت، واسم فعل الأمر، نحو: هلمَّ، و: هاء، و: أمين، ودونك. (74) وقد تكرر اسم الفعل (هاء) ثمانى مرات في موضع واحد، "الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبِّاً، إِلا هاء وهاء، والنُّزُّ بِالنُّزِّ رَبِّاً إِلا هاء وهاء، والتَّمْرُ بِالنَّمْرِ رَبِّاً، إِلا هاء وهاء، والشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبِّاً، إِلا هاء وهاء" (حديث نبوي) (75)، ولاسم الفعل (هاء) عدة صور، فيلُفِظُ: هاء، وهاء، وها، ويتصرَّف مع الضمائر عند مده بالهمزة، فيقال: هاؤم وهاؤما وهاؤموا، وهاء، وهاء، وهاؤوا، وهائي، ومعناه الأخذ والعطاء، فقد يأتي بمعنى: هات، أو بمعنى: خذ، أو اسم الفعل: هاك (76). والرَّاجح أنَّ السياق في الكلام هو الذي يحدِّد المعنى الدقيق للكلمة، ففي الحديث الشريف المذكور أعلاه لا يُفهم معنى (هاء) إلا بفهم عناصر الخطاب في النَّصِّ؛ فعند عَقْدِ الصَّفْقَةِ يقول المُتَبَايِعَانِ (البائع والمشتري) أحدهما للآخر: هاء وهاء، أي: أعطِ وخذ، "فيعطيه ما في يده ثم يفترقان"، وهو ما يسمَّى بيع "المقايضة" أثناء مجلس البيع، دون تأجيل.

وفي المقابل، نجد معنى (هاء) في القرآن الكريم مختلفاً؛ لاختلاف السياق، فقد ورد في الآية: "هاؤمُ أقرءوا كتابيَّه" (الحاقة: 19) بمعنى: خذ وتناول، وهو ما يشي بعلاقة وطيدة باسم الفعل (هاك)، فأبديت الكاف همزة (77)، وقدَّر الطُّبري أنَّ معنى (هاء) في الآية: تعالوا (78)، وقد يأتي بمعنى: أعطِ بعكس اسم الفعل (هات) كما قرَّر الراغب الأصفهاني. (79)

والملاحظ أنَّ أسماء الأفعال يكثر استعمالها في لغة الحوار اليومي الشفاهي لما تمتاز به من اختصار وقوة في أداء المعنى المُراد نقله عبْرَها، إلى المُخاطَب بوضوح شديد، دون لَبْسٍ يُفضي إلى ضَبَابِيَّةٍ في فَهْمِ المَعْنَى.

أكثر الأضرُب شيوعا في الاستعمال أسماء فعل الأمر، وهو ما قرَّره سيبويه في كتابه، "هذا بابٌ من الفعلِ سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تُؤخَذْ مِنْ أُمَّثِلَةِ الفعلِ الحادِثِ،

ومَوْضِعُهَا مِنْ الكَلَامِ الأَمْرُ والنَّهْيُ" (80). ويعزو الأستراباذيَّ السبب في ذلك إلى أننا أثناء النطق كثيراً ما نستعويض عن أفعال الأمر بالإشارة، والزَّاجح أنه يقصد ما نستعمله في لغة الجسد عندما نشير باليد إلى شخص بالجلوس، أو السكوت، أو الخروج. (81)

8- النصب على نزع الخافض:

الأفعال التي يشيع فيها حذف حرف الجرّ، فيُنصب ما بعدها على نزع الخافض، في "موطأ" الإمام مالك هي: قَدِمَ و أتى و دخل و ولجَّ و جاء، واستعان و وقى، والملاحظة الأولى التي تقوم في الذهن أنّ الأفعال الخمسة الأولى يجمعها معنى المجيء والإقبال، ففيها دلالة على المكان الذي يقصده الإنسان، وهو ما يبرّر شيوع حذف الجرّ في الضَرْبِ الأوَّل من الأفعال. فعلى سبيل المثال نقول: أمرتُكَ الخَيْرَ، والمعنى: أمرتُكَ بالخَيْرِ، فكلمة "الخَيْر" في الجملة الأولى مفعول به على نزع الخافض. (82)

وأما الاستعمالات التي نصادفها في "الموطأ" فهي وفق ما يأتي: "قال فقدمتُ المدينة" (83) و: "إلى أن يُلج بيته" (84)، و: "فجاء عمرُ قِباءً فوجد" (85)، "أنَّ بريرة جاءتْ تستعينُ عائشةَ" (86)، و "ثمَّ قدم المدينة" (87)، "إنكم ستأتونَ عينَ تَبوكَ" (88)، "أنَّ عمرَ حينَ قدم الشَّامَ" (89)، "فتخلفتُ هي وصفيّة حتى أتتا منى". (90)

وإذا ما تتبعنا استعمالات تلكم الأفعال في كتاب الله، عزَّ وجلَّ، وجدنا اختلافاً، فالفعل "ولج، يلج" لم يستعمل في القرآن الكريم متعدّياً بنفسه، بل تعدّى بواسطة حرف الجر "في"، نحو: "حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ" (الأعراف: 40)، و"يُولِجُ اللَّيْلُ في النَّهَارِ، وَيُولِجُ النَّهَارَ في اللَّيْلِ" (الحج: 61) (91). وكذلك الفعل "استعان" فهو في القرآن الكريم متعدّياً بواسطة حرف الجر "الباء"، "اسْتَعِينُوا بالصَّبْرِ والصَّلَاةِ" (البقرة: 45)، أما سائر الأفعال المذكورة أعلاه فتعدّى بنفسها.

ويعد النصب على نزع الخافض من الأساليب اللغوية التي تقوم على الحذف والتقدير؛ وهو أسلوب شائع في لغة الحديث النبوي؛ ممّا يؤكد أنها، أي لغة الحديث النبوي، أقرب ما تكون إلى اللغة المنطوقة الشفاهية، القائمة على الاختصار، لأداء المعنى، متجلياً في ألفاظ قليلة.

والنصب على نزع الخافض هو أن يتعدّى الفعل مباشرة إلى المفعول به، مع أنّه، أي الفعل، قد يكون فعلاً لازماً، يتصل بالاسم بواسطة حرف الجر، ولكنه بعد حذف حرف الجر يُنصب على ما يسمى نزع الخافض، نحو: ذَهَبْتُ الشَّامَ، فالأصل في هذه الجملة، ذَهَبْتُ إلى الشَّامِ، فلما حُذِفَتْ "إلى" تعدّى الفعل اللازم "ذهب" إلى المفعول به مباشرة فنصبه. (92)

والذي يراه سيبويه أنّ العامل في نصب "الشام" و"البيت" في: ذَهَبْتُ الشَّامَ، و: دَخَلْتُ البَيْتَ هما الفعلان: "ذَهَبَ" و"دَخَلَ" رغم كونهما لازمين، إلا أنّهما يعملان؛ لأنّ حرف الجر، وفقا لسيبويه لا يعمل مُضْمَرًا، إلا في بعض الحالات التي يكثر فيه الاستعمال كثرةً تسمح بتقدير المحذوف، دون لبس، كقولنا: اللهُ لأفعلن ذلك، على تقدير حرف القسم "الواو" (93)، يقول: سيبويه: "فَلَمَّا حَذَفُوا حَرَفَ الْجَرِّ عَمَلَ الْفِعْلِ" (94)، والمُلاحَظُ في هذا النَّصِّ أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح "النَّصْب على نزع الخافض". والظاهر من نصوص سيبويه والفراء والأخفش الأوسط أنّهم لم يختلفوا في تقدير العامل بعد حذف الجار، وهو الفعل، ولكنّ الفرق يكمن في المصطلح، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح، فسيبويه كما ذكر أعلاه يستعمل "فَلَمَّا حَذَفُوا حَرَفَ الْجَرِّ"، وأما الفراء فيستعمل "في مَوْضِعِ نَصْبِ بِالْقَائِلِ الْخَافِضِ" و"إِنَّمَا اسْتُجِيزَ وَقَوْعُ الْفِعْلِ عَلَيْهِمْ إِذْ طُرِحَتْ مِنْ" (95)، ويستعمل الأخفش الأوسط "فَلَمَّا نَزَعْنَا مِنْ" عَمَلَ الْفِعْلِ". (96)

والمُلاحَظُ أيضا أنّ مسألة النَّصْب على نزع الخافض لم تكن موضع خلاف بين سيبويه والفراء من حيث تقدير العامل، بعكس ما توحى به بعض مؤلفات المعاصرين، التي تُدرج المسألة ضمن باب الخلاف بين الكوفيين والبصريين، بينما هو اختلاف في المصطلح، أي في اللفظ والفرع، لا في المعنى والأصل (97). ولكن من يُنعم النظر في "معاني القرآن" للفراء يلمح أصل المصطلح "النَّصْب على نزع الخافض"، فهو يعلّق على الآية الكريمة: "أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكَوا" (العنكبوت: 2) قائلاً: "يقع فيها لأمّ الخَفِض، فإذا نَزَعْتَهَا مِنْهَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً"، ومقصوده أنّنا ننصب المصدر المؤول "أَنْ يُتْرَكَوا"؛ لأنّنا نُضْمِر حرف الجر "اللام" قبل "أَنْ". (98)

والمشكلة في المكانين "الشام" و"البيت" في الجملتين المذكورتين أنفاً: ذَهَبْتُ الشَّامَ و: دَخَلْتُ البَيْتَ أنّهما ليسا مكانين مُبْهَمَيْنِ مثل: خَلَفَ وَأَمَامَ وما أشبه ذلك، بل هما مكانان مُخْتَصَّانَ محدّدان، لا يستعملان ظرفين؛ فخرج هذان الاستعمالان عن القياس، فالأصل في الاستعمال لديه (البنية العميقة) أنّ نقول: ذَهَبْتُ إلى الشَّامِ، ودَخَلْتُ في البَيْتِ؛ لذلك قال سيبويه: "وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: ذَهَبْتُ الشَّامَ، يُشَبِّهُهُ بِالْمُبْهَمِ، إِذْ كَانَ مَكَانًا يَقَعُ عَلَيْهِ الْمَكَانُ وَالْمَذْهَبُ، وَهَذَا شَادٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي "ذَهَبَ" دَلِيلٌ عَلَى الشَّامِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَالْمَكَانِ" (99)، ولكنّ أبا سعيد السيرافي يفرّق بين الاستعمالين، ويرى أنّ قولنا: دَخَلْتُ البَيْتَ، ليس شادّاً، خارجاً عن أقيسة النحاة، إذ إن كلّ ما يسكنه الإنسان من الأبنية جاز أنّ يُسَمَّى بيتاً، فهو إلى العموم أقرب، فيسوغ عندئذٍ تعدّي الفعل اللازم إليه، بما يشبه الظروف المُبْهَمَةَ، كقولنا: جَلَسْتُ خَلْفَكَ وَأَمَامَكَ، بينما الأمر على العكس في قولنا: ذَهَبْتُ الشَّامَ، فهو شادٌّ غيرٌ مقيس. (100)

ورغم احتشاد الأمثلة وأطرادها في باب النَّصْب على نزع الخافض، إنّ شعراً وإنّ نثرًا، إلا أنّ النحاة وقفوها على السماع، ورفضوا القياس عليها (101)، وينبغي التّنبؤ

بأنَّ "شَكَرْتُ لِزَيْدٍ" و"شَكَرْتُهُ"، وَنَصَحْتُ لِزَيْدٍ" و"نَصَحْتُهُ" لا تتضوي تحت باب النصب على نزع الخافض؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أصلٌ مستقلٌّ بذاته، فيجوز أن يتعدى إلى الاسم بحرف الجرِّ، أو مباشرةً دونه. (102) وهذا القسم الأخير من النَّصْبِ على نزع الخافض هو السَّماعيُّ غيرُ المطَّرد، أما المطَّرد القياسيُّ فهو حذف حرف الجرِّ قبل "أنَّ" المصدرية، و"أنَّ"، نحو: "يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا" (الحجرات: 17)، والتَّقدير: بأنَّ أَسْلَمُوا. (103)

الخاتمة:

في ضوء ما سلف، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- تمثل لغة الحديث النبويِّ اللغة المنطوقة الشفاهية، القائمة على الارتجال؛ لذا تمتاز بالاختصار والاختزال، إذ إنَّ الهدف منها أداء المعنى إلى السامع دون لبس أو مواربة.
- تراعي لغة الحديث النبوي عملية التواصل الكلامي، وعناصر الخطاب، من متكلم وسماع ورسالة وسياق.
- استأثرت الظواهر النحوية من باب المنصوبات بجل الاهتمام في هذا البحث؛ إذ تحتشد فيها ظواهر بارزة لافتة من حيث حذف الفعل، وهو ما يؤكد سمة الاختصار والاقتصاد في اللغة الشفاهية المنطوقة التي تتصف بالسرعة والتلقائية.
- تؤكد طبيعة النصوص في كتاب "الموطأ" للإمام مالك بن أنس أنها طبيعية غير مصنوعة، وأنها نشأت نتيجة التواصل الكلامي الحقيقي.
- للتداولية أهمية كبيرة باعتبارها أداة تحليل مهمة للخطاب اللغوي وعناصره في كتاب "الموطأ"، ومن هنا نتأكد لنا عبقرية النحاة العرب الذين لم يهملوا أثر السياق في تحليلهم النحوي.
- تحليل النصوص في "الكتاب" لسببويه يظهر اهتمامه البالغ بالمخاطب والسياق؛ مما يدل أن نحو النصِّ أصيل في الفكر النحوي العربي، نشأ في بيئته العربية، ولم يكن صدى لما كُتب في الغرب، ويثبت أيضاً تهافت التَّهم الموجهة إلى النحو العربي بأنه نحو الجملة فقط، وأنه معياري، يكتفي بتحليل الكلمة في الجملة، والحركة الإعرابية.
- نظام النحو العربي مبني على مبدأ الاقتصاد في اللغة، إذ إنَّ هدف المتكلم إيصال المعنى إلى السامع بأدنى جهدٍ، ودون لبس أو غموض.
- أثبتت بعض الروايات في "الموطأ" أنَّ المسألة الزنبورية المشهورة في النحو العربي لم تكن محض خيال من لدن نحاة متأخرين، ولا سيما رأي الكوفيين في تلك المسألة، الذي تعرض لكثير من التشكيك والنقد.
- ثمة تعارض، أحياناً، بين التنظير النحوي المعياري والاستعمال الشائع على ألسنة الناطقين باللغة في واقع الحياة اليومية، وقد تجلّى ذلك في شيوع استعمال "كاد" في الحديث النبوي، مقترنة بـ "أنَّ"، الأمر الذي يسوّغ القياس على ذلك، وكذلك الأمر في مجيء الحال مصدراً منصوباً.

الهوامش

1. قد نجد مرادفات لهذين المصطلحين في كتب اللغة، فنجد بدلا من المتكلم: المرسل أو المخبر أو المُلقِي أو المُنْشئ، وقد نجد بدلا من المخاطَب: السامع أو المرسل إليه أو المستقبل أو المخبر أو المتلقِي، انظر: بسندي، خالد: "المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مؤتة، مجلد 8، عدد 2، 2012م. (ص14-15)؛ السمران، محمود: اللغة والمجتمع، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 1963م. (ص14) .
2. الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1987م. (ص85-86).
3. بحيري، سعيد، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1997، (ص148).
4. عبد الراضي، أحمد: نحو النص بين الأصالة والحداثة، مكتبة الثقافة، القاهرة، 2008، (ص 49-50).
5. عبد الراضي، أحمد: نحو النص بين الأصالة والمعاصرة، (ص 87)؛ بسندي، خالد: "المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، (ص 17).
6. الإمام مالك بن أنس: كتاب الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 2001م. (ص 323).
7. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق: مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1962، (ص8-10)؛ السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد: سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1983، ج2. (ص549-569)؛ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: معني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط3، دار الفكر، دمشق، 1972 (ص121-126)؛ ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دبت، ج2. (ص 702).

8. السخاوي: سفر السعادة، ج2 (ص562)؛ ابن هشام، مغني اللبيب: (ص125)؛ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج3. (ص279)
9. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1985، (ص170-171)؛ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: إعراب القراءات الشواهد، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، 1996، ج1. (ص683)؛ أبو حيان، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج2. (ص242).
10. الموطأ: (ص397).
11. الموطأ: (ص172).
12. الموطأ: (ص86).
13. الموطأ: (ص333).
14. ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، (ص159-161).
15. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، ج3. (ص159-160)؛ ابن خروف، عبد الرحمن بن إسحاق: شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: خليفة محمد البديري، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1995، (ص284-250)؛ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1385-1388هـ، ج3. (ص74-75)؛ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2007، ج2. (ص272).
16. الشاطبي: المقاصد الشافية: ج2. (ص272)؛ أبو حيان، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندراوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1997-2000، ج4. (ص337).
17. انظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، (ص159-161).

18. الشاطبي: المقاصد الشافية، ج3. (ص438).
19. الكتاب: ج1. (ص370)؛ المبرد: المقتضب، ج3. (ص234-235)؛ أبو حيان، محمد بن يوسف: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سدني جلاتسير، منشورات جمعية المستشرقين الأمريكية، نيو هيفين، الولايات المتحدة، 1947م، (ص188)؛ ناظر الجيش: شرح التسهيل، ج5. (ص2269).
20. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ج3. (ص256).
21. أبو حيان: منهج السالك، (ص188)؛ الشاطبي: المقاصد الشافية، ج3. (ص438-441)؛ ابن هشام: أوضح المسالك، ج3. (ص256-258).
22. لتوضيح هذه الفكرة نستأنس بالآية: "فهي كالحجارة أو أشد قسوة" (البقرة: 74) فقد جاء التمييز "قسوة" مصدراً، مع أننا في غير القرآن الكريم نقول: قلوبهم أقسى من الحجارة، ولكن مجيء المصدر يدل على المبالغة الشديدة في قسوتها؛ لذلك فإن وصف الرجل بالعدل والرضا له قيمة بلاغية لا يجزئ عنها الوصف المشتق، انظر: أبو حيان: البحر المحيط، ج1. (ص429).
23. العصيمي، خالد: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، دار التدمرية، الرياض، 2003م. (ص162-169).
24. الموطأ: (ص455).
25. الموطأ: (ص457).
26. الموطأ: (ص491).
27. الموطأ: (ص711).
28. الموطأ: (ص717).
29. الموطأ: (ص245).
30. الموطأ: (ص345).
31. الحاج صالح، عبد الرحمن: "اللغة العربية الفصيحة المنطوقة ودورها في المجتمع العربي"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد 122، 2011م. (ص74-75)
32. الموطأ: (ص449؛ 464؛ 490؛ 657؛ 665؛ 123؛ 172؛ 186؛ 196؛ 226؛ 273؛ 332؛ 382).
33. الشاطبي: المقاصد الشافية: ج1. (ص300-301).

34. الشاطبي: المقاصد الشافية، ج1. (ص303)؛ ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، (ص77-83)؛ الكتاب: ج2. (ص357؛ 363-366)؛ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عيد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق المصرية القومية، القاهرة، 1986-2006م. ج9. (ص62-66)؛ ابن هشام: أوضح المسالك، ج1. (ص88).
35. المصدر السابق نفسه.
36. الموطأ: (ص539، 540، 103، 114، 274، 307، 308).
37. ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، (ص215-216)؛ انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط2، دار المنارة، جدة، 1978م. (ص115): "بَيَّنَّتْك أَنَّهَا بَيْرُك وَإِلَّا فِيمَيْئَه"، وانظر، 136: حديث جابر بن عبد الله الأنصاري، رضي الله عنه، "فقال: أبكرًا أم تئيبًا؟".
38. المصدر السابق نفسه.
39. العكبري: إعراب الحديث، (ص1/222؛ 253؛ 257؛ 258؛ 273؛ 280؛ 290).
40. الموسى، نهاد: "الوجهة الاجتماعية في منج سيبويه في كتابه"، مجلة حضارة الإسلام، دمشق، عدد 2، السنة: 15، 1974م. (ص75-76).
41. الكتاب: ج1. (ص253)؛ انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م. (ص310-311).
42. ابن يعيش: شرح المفصل، ج1. (ص258).
43. ابن يعيش: شرح المفصل، ج1. (ص257-258)؛ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م. ج1. (ص570).
44. العوادي، أسعد: سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010م. (ص53-54).
45. الكتاب: ج1 (ص141-146).
46. الكتاب: ج1. (ص296-297)؛ ابن يعيش: شرح المفصل، ج1. (ص310).
47. السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج5. (ص21).

48. الكتاب: ج1. (ص253).
49. الكتاب: ج1. (ص280).
50. الكتاب: ج1. (ص255-256؛ 280-283)؛ أبو حيان: ارتشاف الضرب، ج3. (ص1477)؛ ناظر الجيش: شرح التسهيل، ج7. (ص3693-3698).
51. Baalbaki, Ramzi. The Legacy of the Kitab, Brill. Leiden, 2008. PP. 191-195.
52. رياض، عادل: "مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي"، مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، ع 44، 2007م. (ص2-3).
53. عليان، يوسف: "النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص: مثل من كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مؤتة، مج 7، عدد 1، 2011م. (ص214).
54. الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي، (ص88).
55. العوادي، أسعد: "سياق الحال في كتاب سيبويه"، (ص53-59).
56. المرجع السابق نفسه.
57. صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005م. (ص200).
58. صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، (ص185-186).
59. الكتاب: ج2. (ص78)، نقلا عن: الخفاجي، بان صالح: "المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، مجلة كلية الآداب - بغداد، العدد 97، 2011م. (ص186)؛ Baalbaki, Ramzi. The Legacy of the Kitab, Brill. Leiden, 2008. P.202-203.
60. حمزة، حسن: "أوجه الكلام في الإخبار من خلال كتاب سيبويه"، حوليات الجامعة التونسية- تونس، مجلد 36، 1995م. (ص9010).
61. العوادي، أسعد: سياق الحال في كتاب سيبويه، (ص86-96)؛ الموسى، نهاد: "الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه"، (ص81).
62. الكتاب: ج1. (ص54).
63. أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، (ص44-45).

64. المصدر السابق نفسه.
65. صحراوي، مسعود: *التداولية عند العلماء العرب*، (ص189).
66. عبد العزيز، محمد: *كتاب سيبويه، مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربية والإسلامية، ومكانته في علم اللغة الحديث*، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2012م. (ص141-142).
67. عبد العزيز، محمد: *كتاب سيبويه*، (ص 147).
68. *الكتاب*: ج2. (ص130)؛ الخفاجي، بان صالح: "المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، (ص194)؛ الموسى نهاد: "الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه"، (ص75-76).
69. *الكتاب*: ج1. (ص340) نقلا عن: عبد العزيز، محمد، *كتاب سيبويه*، (ص147).
70. *الكتاب*: ج1. (ص34) نقلا عن: الخفاجي، بان صالح: "المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، (ص8).
71. الجرجاني: *المقتصد في شرح الإيضاح*، ج1. (ص569).
72. الجرجاني: *المقتصد في شرح الإيضاح*، ج1. (ص569-570).
73. السيرافي: *شرح السيرافي*، ج5. (ص8).
74. *الموطأ*: (ص69؛ 92؛ 436؛ 456؛ 663؛ 711؛ 715).
75. *الموطأ*: (ص456).
76. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: *لسان العرب*، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م. ج15. (ص482) مادة (ها)؛ الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد: *تهذيب اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964م. ج15. (ص478-480).
77. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م. (ص420)؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: *الإتقان في علوم القرآن*، مراجعة وتدقيق: سعيد المنذوة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م. ج1. (ص522).
78. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، دار الفكر، بيروت، ج29. (ص6).

79. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، ط2، دار القلم، دمشق، 1423 هـ / 2002 م. (ص850).
80. الكتاب: ج1. (ص241).
81. الأستراباذي: شرح الكافية، ج3. (ص170)
82. Baalbaki, Ramzi. The Legacy of the Kitab, Brill. Leiden, 2008. P. 197.
83. الموطأ: (ص78).
84. الموطأ: (ص454-457).
85. الموطأ: (ص548).
86. الموطأ: (ص558).
87. الموطأ: (ص587).
88. الموطأ: (ص132).
89. الموطأ: (ص604).
90. الموطأ: (ص313).
91. الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، (ص883).
92. (1) حسن، عباس: النحو الوافي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1963 م. ج2. (ص153-154).
93. الكتاب: ج2. (ص144) نقلا عن كتاب: العبيدي، عماد: الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011 م. (ص164).
94. الكتاب: ج1. (ص38).
95. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1955-1972 م. ج2. (ص503).
96. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط3، دار الأمل، إربد، 1981 م. ج2. (ص312).
97. دبيرة، المختار أحمد: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1991 م. (ص286-287)؛ العبيدي،

- عماد:"**الخلاص النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم**"، (ص163-164)؛ طلب، عبد الحميد السيد: "**نزع الخافض، عامل نحوي مطرد للنصب**"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مجلد2، عدد2، 1984م.(ص3).
98. **الفراء، معاني القرآن، ج.2.** (ص314) نقلا عن كتاب:كينبرغ، نفتالي: **معجم مصطلحات الفراء في كتاب معاني القرآن، عربي-إنكليزي، مطبعة بريل، ليدن، 1996م.** (ص787).
99. **الكتاب: ج.1.** (ص35).
100. **السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج.2.** (ص294)؛ الشنتمري، الأعلم الشنتمري يوسف بن محمد: **النكت في تفسير كتاب سيبويه، قرأه وضبط نصه: يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.** (ص54)؛ الفارسي: **التعليقة على كتاب سيبويه، ج.1.** (ص59-60)، وقد نسب أبو علي الفارسي هذا الرأي إلى أبي عمر الجرمي؛ الشنتمري، الأعلم الشنتمري: **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1994م.** (ص71-74)؛ الشاطبي، **المقاصد الشافية، ج.3.** (ص143).
101. **السيرافي: شرح كتاب سيبويه: ج.2.** (ص292)؛ الفارسي، أبو علي الحسن بن محمد: **التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1990م.** ج.1. (ص61-62)؛ الشاطبي: **المقاصد الشافية، ج.3.** (ص144-145).
102. **الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج.1.** (ص61-62)؛ الشاطبي: **المقاصد الشافية، ج.3.** (ص144).
103. **الأنصاري، يوسف: "من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم"**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 16، عدد 28 شوال 1424هـ/ 2003م. (ص9).
- قائمة المصادر والمراجع:**
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط3، دار الأمل، إربد، 1981م.**
 - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964م.**

- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- الأنصاري، يوسف: "من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 16، ع 28 شوال 1424 هـ / 2003م. (ص711-761).
- بحيري، سعيد: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1997م.
- بسندي، خالد: "المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها مؤتم، مجلد 8، عدد 2، 2012م. (ص11-26).
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
- الحاج صالح، عبد الرحمن: "اللغة العربية الفصيحة المنطوقة ودورها في المجتمع العربي"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد 2011، 122م. (ص9-31).
- حسن، عباس: النحو الوافي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1963م.
- حمزة، حسن: "أوجه الكلام في الإخبار من خلال كتاب سيبويه"، حواشي الجامعة التونسية- تونس، مجلد 36، 1995م. (ص111-126).
- أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1997-2000م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف: منج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سدي جلاتسير، منشورات جمعية المستشرقين الأمريكية، نيو هيفين، الولايات المتحدة، 1947م.
- ابن خروف، عبد الرحمن بن إسحق: شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: خليفة محمد البديري، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1995م.

- الخفاجي، بان صالح: "المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، مجلة كلية الآداب - بغداد، العدد 97، 2011م. (ص181-201).
- ديرة، المختار أحمد: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1991م.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، ط2، دار القلم، دمشق، 1423هـ/ 2002م.
- رياض، عادل: "مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي"، مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، ع 44، 2007م. (ص77-106).
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق: مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت، 1962م.
- السخاوي أبو الحسن علي بن محمد: سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط2، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1995م.
- السمران، محمود: اللغة والمجتمع، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 1963م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق المصرية القومية، القاهرة، 1986-2006م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، مراجعة وتدقيق: سعيد المنذوة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996م.
- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط1، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م.
- الشنتمري، الأعلم الشنتمري يوسف بن محمد: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1994م.
- الشنتمري، الأعلم الشنتمري يوسف بن محمد: النكت في تفسير كتاب سيبويه، قرأه وضبط نصه: يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.

- صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، 1988م.
- طلب، عبد الحميد السيد: "نزع الخافض، عامل نحوي مطرد للنصب"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مجلد 2، عدد 2، 1984م. (ص8-20)
- عبد الرازي، أحمد: نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط1، مكتبة الثقافة، القاهرة، 2008م.
- عبد العزيز، محمد: كتاب سيبويه، مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربية والإسلامية، ومكانته في علم اللغة الحديث، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2012م.
- العبيدي، عماد: الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
- العصيمي، خالد: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، دار التدمرية، الرياض، 2003م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط2، دار المنارة، جدة، 1978م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996م.
- عليان يوسف: " النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص: مثل من كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مؤتة، مجلد 7، عدد 2011، ط1، (ص185-230).
- العوادي، أسعد: سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن محمد: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1990م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1955-1972م.

- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م.
- كينبرغ، نفتالي: معجم مصطلحات الفراء في كتاب معاني القرآن، عربي-إنكليزي، مطبعة بريل، لندن، 1996م.
- مالك بن أنس: كتاب الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 2001م.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، 1985م.
- المريرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1385-1388هـ.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م.
- الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1987م.
- الموسى، نهاد: "الوجهة الاجتماعية في منج سيبويه في كتابه"، مجلة حضارة الإسلام، مجلد 2، السنة 15، 1974م. (ص75-85)
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق علي فاخر وآخرين، ط1، دارالسلام، القاهرة، 2007م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك و زميله، ط3، دار الفكر، دمشق، 1972م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- مراجع أجنبية:
- Baalbaki, Ramzi. The Legacy of the Kitab, Brill. Leiden, 2008.